الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الحادية والسبعون
الملحق رقم ٣٥

A/71/35

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتاب الإحالة	٤
الأول -	مقدمة	٥
الثاني -	استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين	٨
الثالث -	ولاية اللجنة	٢٤
الرابع -	تنظيم الأعمال	٢٥
	ألف - عضوية اللجنة وأعضاء المكتب	٢٤
	باء - المشاركة في أعمال اللجنة	٢٥
الخامس -	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة	٢٦
	ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٧٠	٢٦
	باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ١٢/٧٠ و ١٣/٧٠	٢٧
السادس -	الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤/٧٠ والتي اتخذتها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة	٣٤
السابع -	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	٣٦

كتاب الإحالة

[٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦]

السيد الأمين العام،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقديمه إلى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٢ من قرارها ١٢/٧٠ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(توقيع) فودي سيك
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد بان كي - مون
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

الفصل الأول

مقدمة

١ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بمزيد من تدهور الأمن والحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وكان من مظاهر هذا التدهور ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات قتل خارج نطاق القانون وإفراطها في استخدام القوة، مما يثير شواغل إزاء حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال؛ وتزايد الاستفزازات والتوترات في حرم المسجد الأقصى ومواقع دينية أخرى؛ وتواصل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية؛ وتزايد عمليات هدم المنازل في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأججت هذه التطورات السلبية التوترات واليأس. وعلى الرغم من المبادرات التي طرحت مؤخرا من أجل تقوية مشاركة المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، فإن المأزق الذي تواجهه عملية السلام لا يزال مستمرا.

٢ - ولا تزال الحالة الإنسانية في قطاع غزة بالغة الخطورة. ولم تكن الجهود الفلسطينية والدولية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية لعشرات الآلاف من المتضررين بالحرب التي وقعت في عام ٢٠١٤ وإعادة بناء منازلهم وسبل كسب عيشهم كافية لإحراز نتائج ذات بال بسبب الحصار والقيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل على الاستيراد، فضلا عن عدم وفاء جهات مانحة بالتبرعات التي تعهدت بتقديمها. ولا يزال ما لا يقل عن ٠٠٠ ٦٥ من المدنيين الفلسطينيين مشردين بسبب تعرض منازلهم للتدمير أو لضرر جسيم أثناء العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في عام ٢٠١٤.

٣ - وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي شن غارات عسكرية وعمليات توغل متكررة في الضفة الغربية أسفرت عن قتل فلسطينيين وإصابتهم بجراح؛ وتعرض مئات آخرون، من بينهم أطفال وشباب للتوقيف أو الاعتقال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل أكثر من ٠٠٠ ٦ فلسطيني مودعين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. وخاض مئات منهم إضرابا عن الطعام للاحتجاج على الاعتقال الإداري لهم وعلى سوء معاملتهم.

٤ - وواصلت إسرائيل توسيع نطاق مستوطناتها غير المشروعة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. واقترن بناء المستوطنات بخطط رسمية لبناء آلاف من الوحدات الاستيطانية الجديدة التي تزيد من تفتيت الأرض الفلسطينية وتقطيع أوصال المجتمعات المحلية، وبمحاولات تستهدف ''إضفاء الشرعية'' بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية. وتعرضت مئات الأسر الفلسطينية للتشريد القسري بسبب تزايد عمليات الطرد وهدم المنازل. وفي القدس الشرقية،

أدى تزايد عدد عمليات الاقتحام لحرم المسجد الأقصى وأعمال التحريض والاستفزاز من جانب المتطرفين الإسرائيليين إلى تنامي خطر الصراع العرقي الديني بدرجة كبيرة، وهو صراع قد يصبح جزءا من النزاعات الأوسع نطاقاً في كل أنحاء المنطقة.

٥ - وما زالت إسرائيل، بعد مضي اثني عشر عاما على صدور فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤، تُواصل بناء الجدار الذي يعوق بصورة خطيرة حركة السكان الفلسطينيين ووصولهم إلى مقاصدهم، بما في ذلك وصولهم إلى مزارعهم وإلى خدمات جوهرية مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يزيد من عزلة القدس الشرقية ومن تفاقم الظروف الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

٦ - وفي ضوء توقف محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وتزايد التوترات، طرحت فرنسا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ مبادرة جديدة ترمي إلى تعبئة الدعم الدولي للسلام الفلسطيني - الإسرائيلي وتوفير إطار لعملية سلام تتسم بالمصداقية. وتحقيقا لهذه الغاية، عُقد اجتماع وزراي في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في باريس. وفي ١ تموز/يوليه، أصدرت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط تقريرا طال انتظاره يتضمن توصيات تعالج الحالة السائدة والعقبات المزمنة التي تعترض المسار المفضي إلى السلام، فتهيئ من ثم ظروفا مواتية لمفاوضات تتوخى تحقيق حل الدولتين بوصفه تسوية دائمة للنزاع. وفي أيار/مايو، وَجهت مصر نداء إلى إسرائيل ودولة فلسطين تدعوهما فيه للتوصل إلى اتفاق سلام. وفي آب/أغسطس، عرض الاتحاد الروسي استضافة محادثات سلام مباشرة بين إسرائيل ودولة فلسطين.

٧ - وقام شركاء إقليميون وشركاء آخرون بتيسير محادثات مصالحة جديدة بين فتح وحماس؛ غير أن هذه العملية ما زالت مستمرة و لم تتحقق بعد الوحدة الفلسطينية.

٨ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر أُوقفت الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي كان من المقرر إجراؤها في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، والتي كانت حماس قد تعهدت بأن تشارك فيها، بحكم من محكمة عليا فلسطينية في أعقاب خلاف على القوائم الانتخابية في غزة وتعذر مشاركة الفلسطينيين بالقدس الشرقية في الانتخابات.

٩ - وتواصلت الجهود الرامية إلى بناء الدولة والمؤسسات الفلسطينية على الرغم مما تفرضه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة من قيود ظلت تعرقل حرية حركة الأشخاص والبضائع، وتعوق النشاط السياسي والاقتصادي الذي تتوافر له مقومات التطور، وتقوض اطراد التنمية والنمو. وأتاح انضمام دولة فلسطين إلى سلسلة من الاتفاقيات والصكوك

الدولية، وما تستوجبه من متطلبات التنفيذ الإبلاغ، فرصة لدولة فلسطين كي تعمد إلى بناء القدرات، وخاصة فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان والحكم الرشيد، من أجل الوصول بها إلى مستواها في البلدان الموقعة الأخرى. وبالمثل، فإن التزام دولة فلسطين بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحت الاحتلال يطرح تحديات على المؤسسات الوطنية، إلى جانب توفيره فرصا لتنمية القدرات.

١٠ - وواصلت أنشطة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومكتبها وفريقها العامل توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى المسائل التي تستوجب إجراء عاجلا، مثل الظروف المعيشية القاسية في قطاع غزة وإعادة إعماره، والجهود الدولية الرامية إلى تنشيط المفاوضات، والحالة في القدس الشرقية، والتحديات التي يفرضها الاحتلال فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بغية تعبئة دعم واسع لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير مصيره ونيل استقلاله، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١١ - وواصلت اللجنة تأكيد موقف الأمم المتحدة بأنه لن يتسنى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتحقيق الاستقلال التام لدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، كما واصلت الدعوة لذلك الموقف.

١٢ - ومع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي، يُنتظر أن تعلن الجمعية العامة، في دورتها الحادية والسبعين، عام ٢٠١٧ ”السنة الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي“، وأن يجري تنظيم أنشطة وجهود لتحقيق هذه الغاية.

الفصل الثاني

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

التطورات السياسية

١٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير مبادرات جديدة لتنشيط عملية السلام. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر قامت فرنسا، إدراكا منها لضرورة تجاوز نموذج الوساطة الثنائية الذي ثبت عدم فعاليته لأكثر من ٢٠ عاما، بإعلان مبادرة تستهدف إطلاق عملية سلام متعددة الأطراف تتيح الانتقال صوب تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين وإنقاذ حل الدولتين.

١٤ - وبعد سلسلة من المشاورات مع الطرفين والشركاء الإقليميين والدوليين، عُقد في باريس في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ اجتماع وزاري لمبادرة السلام الفرنسية بمشاركة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ونحو ٢٥ بلدا، من بينها الأردن وتركيا والمغرب ومصر والمملكة العربية السعودية. وتَمَثل هدف المبادرة في توفير رؤية سياسية عملية، مع إنشاء مجموعة دعم دولية تعمل على ثلاثة جوانب رئيسية هي: الحوافز الاقتصادية وتدابير التعويض؛ والترتيبات الأمنية؛ وتدابير بناء الثقة وبناء المؤسسات دعما لعملية المصالحة الفلسطينية. ومن شأن الخطة الرامية إلى عقد مؤتمر دولي في وقت لاحق من عام ٢٠١٦ أن تعطي قوة دفع للجهود الدبلوماسية المبذولة من أجل تعزيز فرص السلام. وفي أعقاب ذلك، أعلن كثير من المشاركين، ومن بينهم البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، دعمهم للمبادرة الفرنسية ولكنهم نوهوا بضرورة وضع إطار زمني لإنهاء النزاع، إلى جانب تحديد إطار مرجعي واضح للمفاوضات ومراعاة مبدأ العودة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

١٥ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المجموعة الرباعية تتواصل أيضا مع الطرفين؛ فزار مبعوثها إسرائيل ودولة فلسطين لتشجيع الخطوات الرامية إلى تعزيز الحد من التوترات وإعادة بناء الثقة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عَقدت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، على هامش الجمعية العامة، اجتماعها المعتاد الذي اتخذ للمرة الأولى شكلا موسعا ضم الشركاء الإقليميين والدوليين والأوروبيين الرئيسيين. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، أصدرت المجموعة الرباعية تقريرا يركز على ثلاثة تهديدات رئيسية تحدق بتحقيق حل الدولتين وهي: التحريض على العنف والإرهاب؛ والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ والافتقار إلى مصالحة فلسطينية وعدم سيطرة حكومة الوفاق الوطني.

الفلسطيني على قطاع غزة. وانتقدت دولة فلسطين وشركاؤها العرب وآخرون التوصيات التي تضمنها التقرير لأنها ساوت بين الطرفين بشكل مصطنع، ولم تقترح سبلا ابتكارية تسمح بالمضي قدما أو مسارا واضحا يتيح التوصل إلى سلام دائم وإنهاء الاحتلال ونيل الدولة الفلسطينية استقلالها المستحق منذ زمن طويل.

١٦ - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٦، زار مسؤولون رفيعو المستوى من مصر دولة فلسطين وإسرائيل للاجتماع بالرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي على التوالي. وفي آب/أغسطس، عرض الاتحاد الروسي استضافة محادثات مباشرة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس في موسكو، وهو ما رحب به كلا الطرفين من حيث المبدأ. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر اجتمعت الأطراف الرئيسية للمجموعة الرباعية ووزيرا خارجية فرنسا ومصر في نيويورك واتفقوا على تنسيق جهود السلام كلها.

١٧ - وفي ٢٤ آذار/مارس، اتخذ مجلس حقوق الإنسان أربعة قرارات تتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة. وفي القرارات الثلاثة المعتادة، التي اعتمدت بلا تصويت، أعاد المجلس التأكيد على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف والدائم وغير المشروط في تقرير مصيره (القرار ٣٣/٣١)؛ وطالب إسرائيل بالكف عن كل الممارسات والإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني أو طابع الأرض الفلسطينية المحتلة ووضعها القانوني وتركيبتها السكانية (القرار ٣٤/٣١)؛ وطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التحقيق في آثار بناء المستوطنات على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني (القرار ٣٥/٣١). وكان مما له دلالة خاصة اتخاذ المجلس قرارا جديدا (القرار ٣٦/٣١) بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، أهاب فيه بإسرائيل أن توقف فورا جميع أنشطتها الاستيطانية وأن ترجع عنها، وطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد قاعدة بيانات تضم جميع الأطراف التي تمارس أعمالا تجارية في المناطق الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي، مع مراعاة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

١٨ - وفي ٢٤ آذار/مارس، عين مجلس حقوق الإنسان ستانلي مايكل لينك (كندا) كمقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ليحل محل مكاريم ويبيسونو (إندونيسيا) الذي كان قد استقال في كانون الثاني/يناير لعدم تعاون إسرائيل مع ولايته.

الأمن

١٩ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار التوتر وعمليات التوغل والغارات العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والمواجهات مع الشباب والمحتجين الفلسطينيين في كثير من أجزاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وهي أمور ظلت تحدث بشكل يومي تقريبا. ووفقا لما تفيد به بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة حتى ٣١ آب/أغسطس، قُتل ٣٨٨ فلسطينيا وجُرح ٥٤٢ ١٥ فلسطينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر الشكلين ١ و ٢ أدناه). كما وَقعت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هجمات أودت بحياة مدنيين إسرائيليين.

الشكل ١

عدد الإسرائيليين والفلسطينيين الذين قتلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير

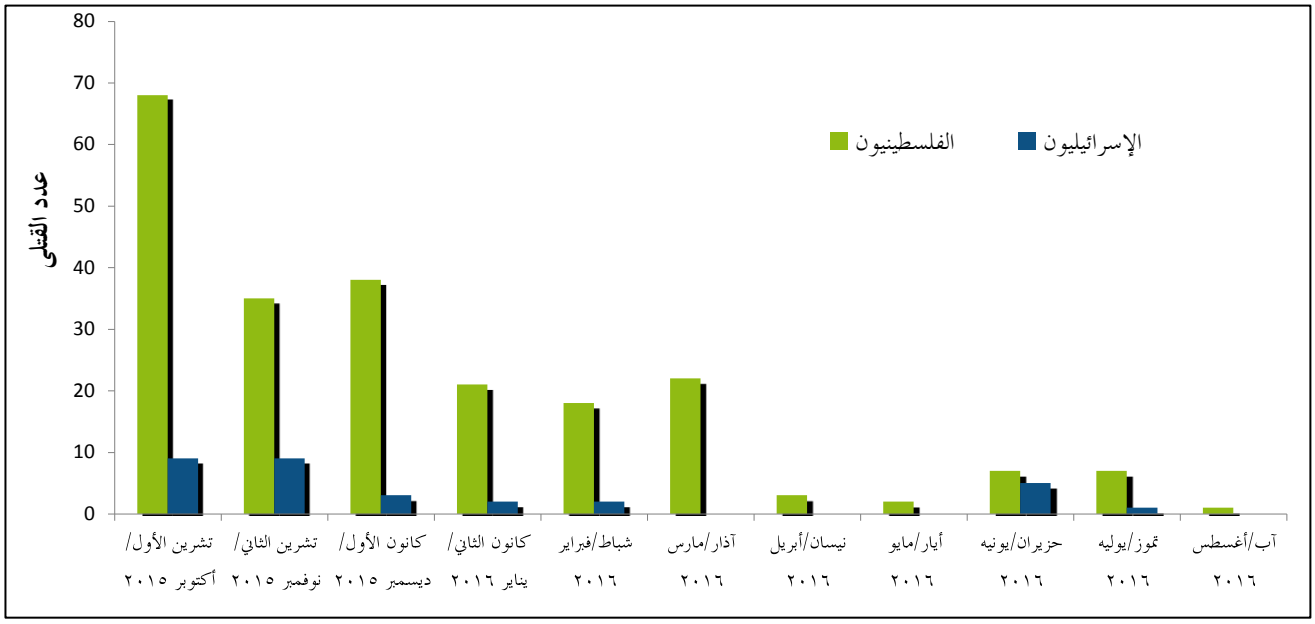

المصدر: http://www.ochaopt.org/.

الشكل ٢

عدد الإسرائيليين والفلسطينيين الذين جرحوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير

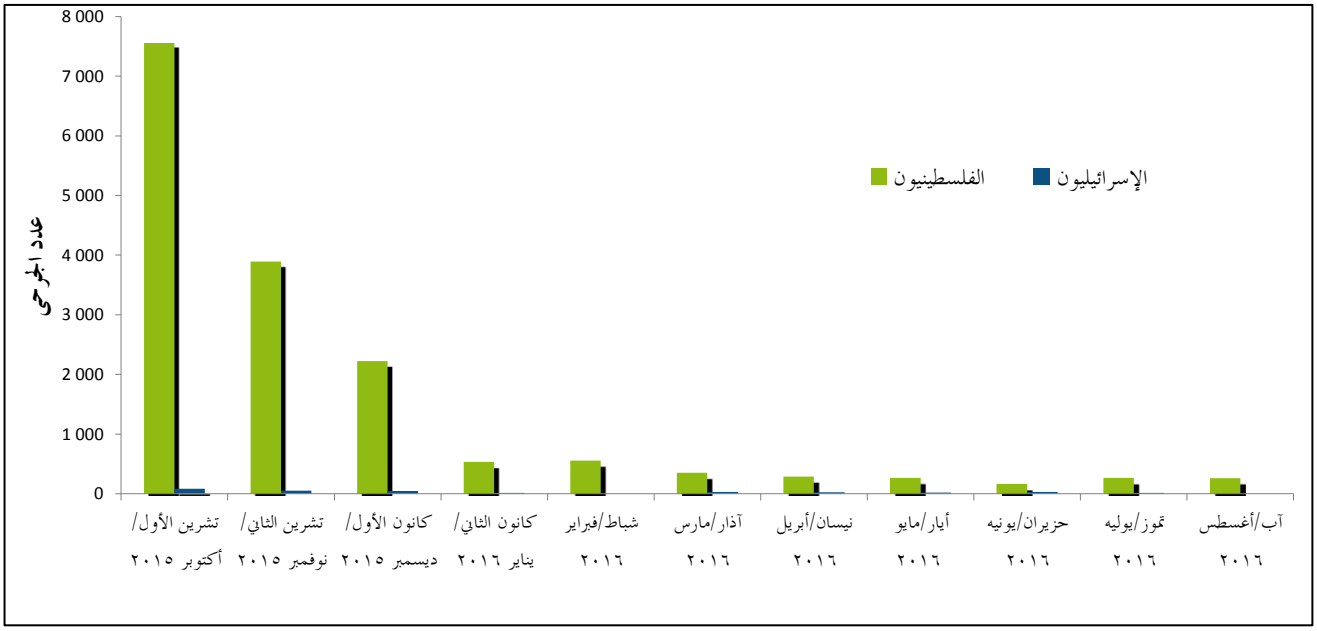

المصدر: http://www.ochaopt.org/.

٢٠ - وكان تفاقم التوترات في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وخاصة في الأماكن المقدسة بالقدس الشرقية المحتلة، أمرا بعث على القلق وأوشك أن يتسبب في مزيد من عدم الاستقرار. وبغية التصدي لهذا التصاعد، عَقد مجلس الأمن في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، بناء على طلب الأردن، جلسة عاجلة لمعالجة الممارسات التعسفية وغير القانونية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بما تشمله من عمليات اقتحام لحرم المسجد الأقصى، في محاولة لتغيير الوضع القائم في المدينة وفي الحرم الشريف.

٢١ - وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦ وقعت واحدة من أبشع حالات القتل خارج نطاق القانون عندما توجه جندي إسرائيلي إلى فلسطيني غير مسلح، كان قد أُطلق عليه النار في نقطة تفتيش عسكرية في الخليل ويرقد ممددا على الأرض بلا أي عناية طبية، وأطلق النار على رأسه فأرداه قتيلا. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قَتل جنود إسرائيليون في نقطة تفتيش قلنديا الواقعة بين القدس ورام الله امرأة عمرها ٢٣ عاما حاملا في شهرها الخامس وكذلك أخيها الذي يبلغ عمره ١٦ عاما. وتعد التحقيقات التي تجريها إسرائيل بشأن قوات الاحتلال الإسرائيلي التي ارتكبت عمليات قتل خارج نطاق القانون محدودة النطاق و لم تفض حتى الآن إلا إلى إدانة واحدة، وكثيرا ما يشار إلى ذلك بوصفه نموذجا لرفض إسرائيل الانصياع للقانون الدولي وللمعايير الدولية ومصدرا لمزيد من الإفلات من العقاب.

٢٢ - وفي غزة، ما زال الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل، والذي يدخل الآن عامه العاشر، يشيع الاضطراب في حياة ١,٩ مليون فلسطيني يعيشون في القطاع. وبعد مضي سنتين على نزاع عام ٢٠١٤، لا يزال معدل التحقيقات التي تفتحها إسرائيل في الادعاءات الخطيرة الواردة في تقرير لجنة التحقيق المستقلة المنشأة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان د إ-٢١/١ (A/HRC/29/52) معدلا منخفضا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، استهلت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا أوليا بشأن الجرائم التي يُزعم أنها ارتكبت في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها أقفلت ١٣ تحقيقا جنائيا تتعلق بحالات جنود إسرائيليين متهمين بارتكاب انتهاكات في حق المدنيين الفلسطينيين خلال حرب عام ٢٠١٤ دون توقيع أي عقاب، في حين أُقفل نحو ٨٠ حادثا دون فتح تحقيق جنائي.

القدس

٢٣ - ظلت الحالة متوترة في القدس الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعانى الفلسطينيون من تواصل عمليات سحب تصاريح الإقامة وتزايد عمليات التوقيف، وخاصة للأطفال، وذلك إلى جانب التهديد بهدم نحو ٢٠ ٠٠٠ منزل فلسطيني. وقَيَّدَت السياسات الإسرائيلية، التي تستهدف فيما يبدو تغيير التوازن السكاني في المدينة، الفرص أمام التنمية الاقتصادية والإسكانية الفلسطينية، إذ تم نزع ملكية ثلث مساحة القدس الشرقية لإنشاء المستوطنات، وخُصصت مساحة أخرى قدرها ٥٠ في المائة للبنية الأساسية والمناطق الخضراء لا يُسمح للفلسطينيين بالبناء فيها. وظلت القدس الشرقية تعاني من التمييز فيما يخص توفير البنية الأساسية والخدمات التعليمية والبلدية. واتسمت حالة الفلسطينيين الذين يعيشون بين الجدار الإسرائيلي والحدود البلدية بالخطورة بوجه خاص إذ عانوا من الافتقار إلى الخدمات والقانون والنظام، ومن القيود المفروضة على وصولهم إلى مقاصدهم.

٢٤ - وتصاعدت طوال الفترة المشمولة بالتقرير الزيارات الاستفزازية التي يقوم بها متطرفون دينيون يهود ومسؤولون لحرم المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتزايدت الانتهاكات الخطيرة للوضع القائم، مما أدى مرارا إلى مواجهات عنيفة مع المصلين الفلسطينيين.

٢٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قُتل ٦٨ فلسطينيا وجُرح ١ ١١٨ فلسطينيا في اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي. كما قُتل تسعة إسرائيليين من جانب الفلسطينيين. وفي ذلك الشهر وحده، تم الإبلاغ عما مجموعه ٢٢ حادثا شابه العنف في المواقع

الدينية، وتضمنت هذه الحوادث دخول قوات الاحتلال الإسرائيلي حرم المسجد الأقصى وإطلاقها رصاصا من الصلب المكسو بالمطاط وقنابل صاعقة وقنابل غاز مسيل للدموع. وشهد الشهر التالي ٢٥ حادثا شابه العنف في المواقع الدينية، وتزامنت هذه الحوادث مع اشتباكات بين المدنيين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين وتزايد الغارات العسكرية الإسرائيلية على المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية في الضفة الغربية.

٢٦ - وفي أعقاب ذلك، قررت حكومة إسرائيل أن تزيد بدرجة كبيرة من قواتها العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تفرض مزيدا من القيود على دخول مدينة القدس القديمة أمام الفلسطينيين غير المقيمين بها. ورأى الفلسطينيون في عمليات اقتحام المواقع المقدسة محاولةً لتغيير الوضع القائم في هذه المواقع، المحدد بموجب الاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والأردن بصفته القَيِّم على الأماكن المقدسة، على الرغم من صدور بيان عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يشير إلى أن الوضع القائم سيتم الحفاظ عليه.

المستوطنات

٢٧ - واصلت إسرائيل سياستها المتمثلة في بناء مستوطنات غير قانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين، في انتهاك للقانون الدولي (اتفاقية جنيف الرابعة مثلا) وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وعلى الرغم من تكرار النداءات الدولية الداعية إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

٢٨ - وتشير التقديرات التي أفاد بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ١٥٠ ٠٠٠ فلسطيني يقيمون في المنطقة جيم من الضفة الغربية، التي تحتفظ إسرائيل بسيطرة كاملة عليها وتضم أهم احتياطيات الأرض المتوافرة للتنمية الفلسطينية وكذلك معظم الأرض الفلسطينية المستخدمة في الزراعة والرعي. وفي حين أن عدد الفلسطينيين المقيمين في المنطقة جيم ما برح ينخفض باطراد بسبب ما تطبقه إسرائيل فيها من سياسات قمعية، فإن هذه المنطقة جيم أصبح يعيش فيها الآن ٣٠٠ ٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في نحو ١٣٥ مستوطنة إسرائيلية و ١٠٠ بؤرة استيطانية.

٢٩ - وأحكمت إسرائيل سيطرتها على الأرض الفلسطينية بإعلانها أن رقع الأرض الفلسطينية التي لم تسجل بوصفها أراضي ''خاصة'' تعتبر من ''أراضي الدولة''. وتستند هذه السياسة إلى تفسير لقانون الأرض العثماني الذي اعتمدته إسرائيل ضمن تشريعاتها. وفي ١٠ آذار/مارس أُعلن مثلا أن ٥٨٠ فدانا جنوب أريحا تعد من ''أراضي الدولة''. وفي آب/أغسطس أعلنت إسرائيل، بعد أن قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بإزالة بؤرة أمونا

الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية، خططاً لإعلان الأرض الفلسطينية القريبة من هذه البؤرة ''أراضي دولة'' بغية نقل المستوطنين إليها.

٣٠ - ووفقا للمكتب العام للإحصاء في إسرائيل تم، خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥ والنصف الأول من عام ٢٠١٦، البدء في تشييد ٨١٧ مبنى استيطانيا والانتهاء من تشييد ٩٩٩ مبنى آخر، وفي ١ تموز/يوليه كان هناك ٨٠٦ ٢ مبان قيد التشييد.

٣١ - ومنذ إصدار تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في ١ تموز/يوليه، واصلت إسرائيل هذه الأعمال غير القانونية، وطرحت خططا لبناء أكثر من ٠٠٠ ١ وحدة استيطانية في القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات الأخرى بالضفة الغربية، من بينها ٧٧٠ وحدة سكنية في مستوطنة جيلو الواقعة بين بيت لحم والقدس الشرقية، و ٢٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنة موديعين عيليت الواقعة غرب رام الله. وفي مدينة الخليل وما حولها، تخطط إسرائيل لبناء وحدات جديدة في مستوطنة كريات أربع، وتدرس خططا لبناء وحدات استيطانية جديدة لأكثر من ١٠٠ إسرائيلي على جزء من مجمع عسكري في المدينة.

٣٢ - كما تُجري إسرائيل مسحا جديدا للأراضي لتحديد المساحات التي يمكن ضمها إلى ''أراضي الدولة'' في المنطقة هاء ٢ الحساسة. وهذه الخطوة قد تتيح إقامة مستوطنة جديدة على مشارف بيت لحم، مما يفرض مزيدا من القيود على تطوير هذه المدينة ويعزلها ويسهم في تقطيع أوصال الضفة الغربية.

٣٣ - وواصلت إسرائيل محاولاتها الرامية إلى ''إضفاء الطابع القانوني'' بأثر رجعي على ما سبق إقامته من بؤر استيطانية ومن إنشاءات في المستوطنات القائمة. وفي تموز/يوليه، طرحت السلطات الإسرائيلية خططا لإضفاء الطابع القانوني على بؤرتي هوريش يارون وريشليم، وأصدرت في ٣١ آب/أغسطس ١٧٩ ترخيصَ بناءٍ بأثر رجعي، فأضفت بموجب القانون الإسرائيلي طابعا قانونيا على وحدات سكنية كانت قد أقيمت في مستوطنة أوفاريم. وقد استدعت هذه القرارات إدانة قوية من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

٣٤ - وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعمال العنف والإرهاب التي يمارسها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. ووصل عدد الأشجار المتلفة أو المسروقة أو المقتلعة إلى أعلى مستوى له منذ عام ٢٠٠٦. وفي ٢٠ تموز/يوليه، وَقع أفراد عائلة دوابشة ضحايا لهجوم أدى إلى حرق ممتلكاتهم، على غرار الهجوم الذي تعرض له أقارب لهم في تموز/يوليه ٢٠١٥، عندما أشعل مستوطنون إسرائيليون النار في منزلهم. وتشير البيانات التي

جمعتها منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية يش دين إلى أن ٨٥ في المائة من التحقيقات الإسرائيلية في الجرائم ذات الدوافع الأيديولوجية التي تُرتكب ضد الفلسطينيين تُقفل بسبب إخفاق تحريات الشرطة، وإلى أن احتمال إدانة الجاني/الجناة في شكوى يقدمها فلسطيني إلى السلطات الإسرائيلية لا يتجاوز ١,٩ في المائة.

أعمال الهدم والتشريد

٣٥ - تمثل اتجاه له دلالته خلال الفترة المشمولة بالتقرير في التزايد الجامح لعمليات الهدم التي نفذتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للمنازل والمباني الفلسطينية التي شيدت دون تراخيص صادرة من إسرائيل، وهي تراخيص يستحيل تقريبا الحصول عليها. فقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قامت حتى ذلك الحين من عام ٢٠١٦ بهدم ٧٢٦ مبنى، مما أدى إلى تشرد ١ ٠٢٠ فلسطينيا. وتتجاوز الأعداد التي تخص الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس كل الأعداد التي تخص عام ٢٠١٥ بأكمله الذي حدثت فيه ٥٣٣ عملية هدم وتعرض للتشرد فيه ٦٨٨ شخصا (انظر الشكلين ٣ و ٤).

الشكل ٣

مقارنة بين عدد عمليات الهدم التي تعرضت لها المباني الفلسطينية في الفترة المشمولة بهذا التقرير وعددها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق

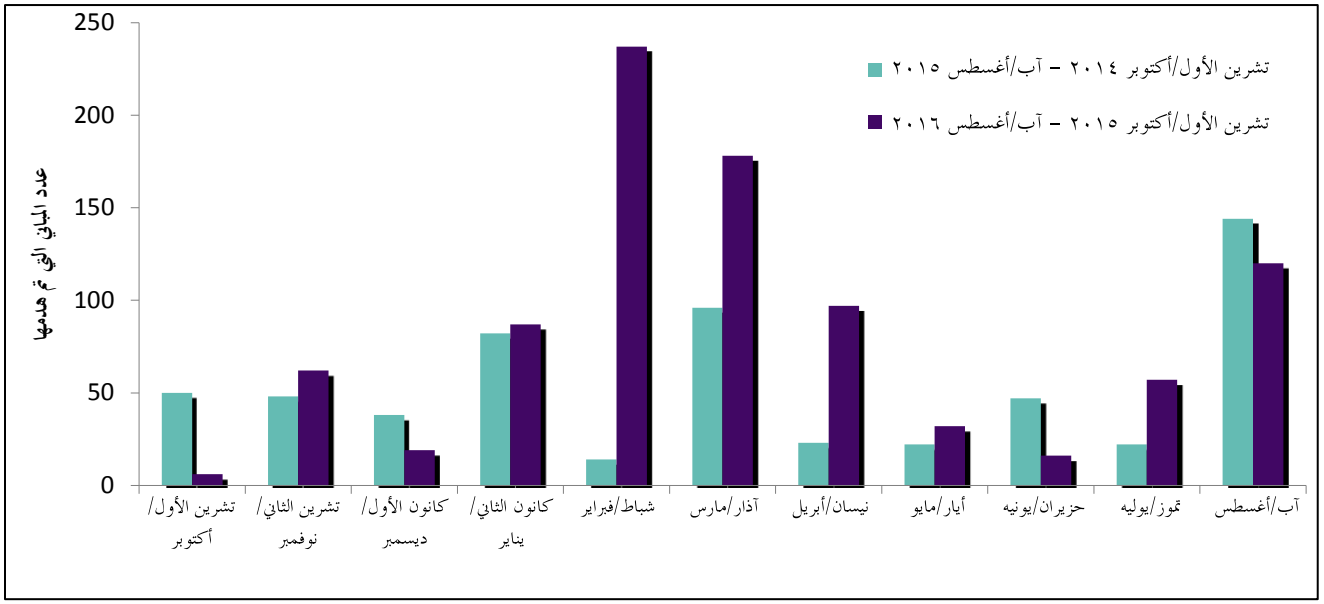

المصدر: http://www.ochaopt.org/.

الشكل ٤

مقارنة بين عدد الفلسطينيين الذين تعرضوا للتشرد بسبب عمليات الهدم في الفترة المشمولة بهذا التقرير وعددهم في الفترة المشمولة بالتقرير السابق

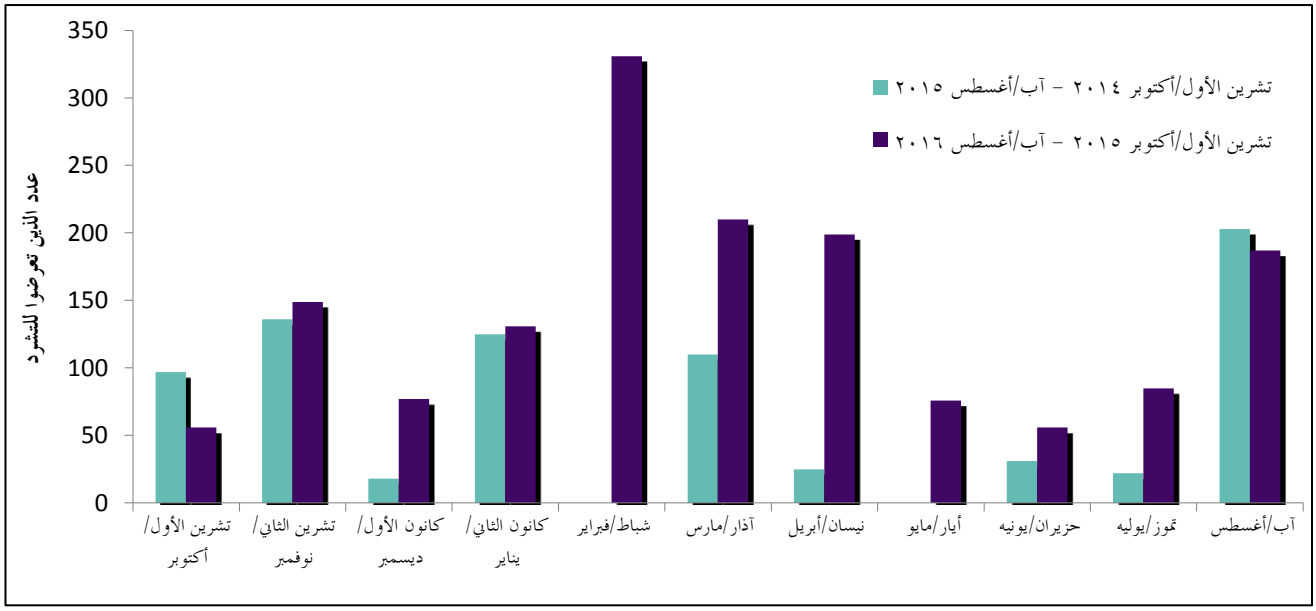

المصدر: http://www.ochaopt.org/.

٣٦ - وهدمت السلطات الإسرائيلية مساكن ومباني متعددة، تشمل منازل فلسطينية مولها الاتحاد الأوروبي، في سبسطية وأم الخير وأم الحيران وفي قريتي الجفتلك والفصايل التابعتين لأريحا. وأثار إعلان العزم على التدمير الكامل لقريتي سوسية وأم الحيران القريبتين من الخليل استياء المجتمع الدولي، وقوبلت الخطة بإدانة قوية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دول ومنظمات إقليمية أخرى.

٣٧ - وتعرضت تجمعات بدوية في الضفة الغربية المحتلة، مثل تجمع أبو نوار في جنوب غرب مستوطنة معاليه أدوميم الإسرائيلية، للترحيل قسرا بسبب خطط السلطات الإسرائيلية الرامية إلى بناء آلاف المنازل في مستوطنات قاصرة على اليهود داخل الممر هاء ١ بالمنطقة جيم في شرق القدس. وقد دُمر أو صودر مؤخرا ٨٥ مبنى كان ٢٤ مبنى منها مقدماً من جهات مانحة على سبيل الإغاثة الطارئة، في حين تزعم إسرائيل أنها مبان شيدت دون تراخيص رسمية.

إعادة إعمار قطاع غزة

٣٨ - في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تعهد نحو ٥٠ بلدا مانحا، في مؤتمر القاهرة الدولي حول فلسطين: إعادة إعمار غزة، بتقديم مبلغ ٥,٤ بلايين دولار (يشمل التزامات جديدة قدرها ٢,٥ بليون دولار) كأموال إغاثة لصالح الأرض الفلسطينية المحتلة، وتم التعهد بتقديم ٣,٥ بلايين دولار منها لصالح غزة. وحتى وقت إصدار هذا التقرير، لم يكن قد تم صرف إلا ٤٠ في المائة فقط من إجمالي التعهدات.

٣٩ - وبدأت آلية إعادة إعمار غزة، وهي الاتفاق المؤقت المعقود بين إسرائيل ودولة فلسطين والأمم المتحدة للتمكين من القيام بأعمال البناء وإعادة الإعمار على النطاق الواسع المطلوب في قطاع غزة، عملها بوتيرة بطيئة ولكنها حققت قدرا من التقدم في عام ٢٠١٦. وبحلول آب/أغسطس ٢٠١٦، كان قد أُعيد بناء نصف المنازل التي لحقت بها أضرار جزئية، وثلث المنازل المدمرة. وتم إصلاح كل المستشفيات التي لحقها الضرر وعددها ٧٨ مستشفى وكذلك جميع المدارس التي لحقها الضرر وعددها ٢٥٢ مدرسة. ولكن ما زال هناك ٠٠٠ ٦٥ شخص يعانون من التشرد أو يقيمون في أماكن إيواء مؤقتة ريثما تشيد منازلهم المدمرة. وتعد الاحتياجات الإنسانية في هذا الصدد هائلة.

٤٠ - وفي أعقاب اتفاق المصالحة التركي - الإسرائيلي، وصلت إلى ميناء أشدود الإسرائيلي في تموز/يوليه أول شحنة تركية تتألف من أكثر من ٠٠٠ ١١ طن من المعونة الإنسانية (مواد غذائية وغير غذائية) لصالح ٠٠٠ ١٠ أسرة، ونقلت صوب قطاع غزة. ووصلت شحنة ثانية تتألف من ٢٠٠ ٢ طن إلى غزة قبل عيد الفطر مباشرة. وينتظر أن يسمح الاتفاق لتركيا بأن تعمل في عدد من مشاريع البنية الأساسية في غزة، تشمل محطة كهرباء ومحطة لتحلية مياه البحر.

٤١ - وتتنامى الفجوة الاقتصادية بين غزة والضفة الغربية، وذلك أساسا بسبب تأثير التقييد الجاري لحركة الأشخاص والبضائع، بما فيها الصادرات، من قطاع غزة وإليه، مما قلل على نحو خطير من سبل كسب العيش وألحق الضرر بالاقتصاد. ووفقا للبنك الدولي، لا ينتظر أن يعود اقتصاد غزة حتى إلى مستواه السابق على حرب عام ٢٠١٤ قبل عام ٢٠١٨.

بناء الدولة الفلسطينية

الانتخابات المحلية

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الجهود المبذولة لبناء الدولة الفلسطينية، وذلك بدعم من المجتمع الدولي. وفي تطور سار، أعلنت حكومة دولة فلسطين، في ٢١ حزيران/يونيه، أن انتخابات المجالس المحلية ستعقد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في كل أنحاء الضفة الغربية المحتلة، وغزة، وأحياء محافظة القدس الشرقية التي لم تضمها إسرائيل من جانب واحد. وفي أعقاب ذلك، أبدت حماس استعدادها المشاركة في الانتخابات وتيسير العملية في قطاع غزة. ودخلت خمس حركات يسارية فلسطينية الانتخابات على قائمة موحدة، في حين أعلنت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني أنها لن تشارك في الانتخابات.

٤٣ - ووفقا للجدول الزمني للانتخابات، فُتح باب تسجيل الناخبين خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه، فتم تقديم نحو ٠٠٠ ٧٤ طلب جديد ووصل مجموع الناخبين المسجلين إلى ٥٩٨ ٠٥١ ٢ شخصا. وقد سَجل نصف الناخبين الجدد بياناتهم على الإنترنت، في حين سجل بقية الناخبين بياناتهم في البلديات التي يبلغ عددها ٤١٦ بلدية. وفي ٢٩ آب/أغسطس، نشرت لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين ٨٧٤ قائمة انتخابية وأسماء المرشحين، وكانت القوائم تتألف من ٧٨٧ قائمة في الضفة الغربية و ٨٧ قائمة في غزة. وتفيد التقارير بأن موظفيها القائمين على التسجيل لم يواجهوا تهديدات أمنية أو قيودا على الوصول في الضفة الغربية وغزة. ولكن في ٢٥ آب/أغسطس، قررت فصائل ومؤسسات سياسية في نابلس أن ترجئ الانتخابات في أعقاب وقوع مواجهات عنيفة بين قوات الأمن الفلسطيني وجماعات مسلحة محلية.

٤٤ - وفُتح باب الترشح خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٥ آب/أغسطس وكان ينتظر أن ينشر السجل النهائي للقوائم الانتخابية في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وحُددت فترة الحملة الانتخابية السياسية من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن في ٨ أيلول/سبتمبر، أوقفت المحكمة العليا الفلسطينية في رام الله الانتخابات، بعد شكوى من قيام محكمة في غزة بإسقاط عدد من قوائم فتح، وكذلك بسبب عدم التمكن من إجراء اقتراع في القدس الشرقية المحتلة من جراء العرقلة الإسرائيلية. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد يوم واحد من قرار المحكمة العليا الفلسطينية استبعاد قطاع غزة من الانتخابات، قررت حكومة دولة فلسطين تأجيل الانتخابات لمدة أربعة أشهر.

المصالحة

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تنجح فتح وحماس في تحقيق تقدم ذي شأن في عملية المصالحة بينهما. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، ثم مرة أخرى في حزيران/يونيه، التقى ممثلوهما في الدوحة لمواصلة المباحثات دون إحراز أي تقدم. ونظمت منظمة غير حكومية من جنوب أفريقيا تُدعى In Transition Initiative، حوارين فلسطينيين بين قيادات عليا من فتح وحماس وفلسطينيين ينتمون إلى الطيف السياسي بأسره، وكذلك إلى المجتمع المدني، بغية صياغة رؤية سياسية مشتركة للمستقبل. كما أبدت القاهرة استعدادها أن تواصل وساطتها في عملية المصالحة.

٤٦ - وفي آب/أغسطس، التقى أعضاء البرلمان الإسرائيلي المنتمون إلى القائمة العربية المشتركة مع القيادة الفلسطينية لمناقشة جهود المصالحة الفلسطينية، في محاولة للاضطلاع بدور الجسر الواصل لا بين الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل أيضا بين فتح وحماس والفصائل الفلسطينية الأخرى.

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٤٧ - أعلنت حكومة دولة فلسطين، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في نيويورك، التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي أعقاب ذلك، أدرجت الحكومة أهداف التنمية المستدامة في خطتها عن طريق استحداث مصفوفة تخطيط وطنية، وأنشأت لجنة تنسيقية وطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة فلسطين تحت قيادة رئيس الوزراء رامي الحمد الله.

٤٨ - وسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تعزيز قدرة دولة فلسطين على التكيف مع تغير المناخ وعلى التخفيف من وطأته، اعترافا بما لتغير المناخ من أثر حرج على توافر المياه، وتدهور الأراضي، والزراعة. وتضمن ذلك تقييم قدرات ست مؤسسات وطنية وإعداد خطة عمل لتنمية القدرات. وانضمت دولة فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وأصبحت عضوا كامل الحقوق في ١٧ آذار/مارس.

المسائل الاجتماعية الاقتصادية

٤٩ - أشارت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، في اجتماعها المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٦، إلى أن المعونة التي تقدمها الجهات

المانحة إلى السلطة الفلسطينية قد شهدت هبوطا حادا وهو أمر يقوض، باقترانه مع المأزق السياسي، منظور الحفاظ على حل الدولتين. ولكن على الرغم من الحاجة لأن تقدم الجهات المانحة دعما أكثر قوة ويمكن الاطمئنان إلى وروده بقدر أكبر، فليس هناك أي مقدار من المعونة يمكن اعتباره كافيا لوضع الاقتصاد على مسار التنمية المستدامة في ظروف تتسم بتكرر الهجمات العسكرية وتدمير البنية الأساسية، والعزلة عن الأسواق العالمية، وتفتت الأسواق المحلية، ومصادرة الموارد الطبيعية الوطنية ومنع الوصول إليها.

٥٠ - وتَنْتُج التحديات الكبيرة التي يواجهها الفلسطينيون والشباب بصفة خاصة عما يتعرضون له من تهميش اجتماعي واقتصادي وسياسي في ظل الاحتلال. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٦، كان اثنان من كل خمسة شباب فلسطينيين يعانون من البطالة، وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وكانت أعلى نسبة بطالة توجد بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ عاما إذ وصلت إلى ٤٣ في المائة، بالقياس إلى ٣٩ في المائة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٢٩ عاما. وتصل نسبة البطالة بين شباب الخريجين إلى ٥١ في المائة. وفي غزة، تتجاوز نسبة البطالة في صفوف الشباب ٦٠ في المائة.

٥١ - وتشمل القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على فرص العيش الكريم تقييد الحصول الحيوي على مياه الشرب النقية والمأمونة. ففي حزيران/يونيه، خلال شهر رمضان، أوقفت شركة ميكوروت، المورد الرئيسي للمياه إلى الضفة الغربية، إمداداتها في أحياء جنين ونابلس وسلفيت لعدة أيام بدعوى الحاجة إلى إجراء إصلاحات. وحُرم الفلسطينيون من فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة بينما كانت المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية تتمتع بإمداد لا ينقطع.

٥٢ - وانتقاما من الهجمات التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية جمدت إسرائيل في تموز/يوليه تحويل عائدات الضرائب، المحصلة من السكان الفلسطينيين بموجب بروتوكول باريس لاتفاقات أوسلو، إلى دولة فلسطين. وأدى هذا التجميد إلى تعميق الأزمة المالية الفلسطينية وأثر على سبل كسب العيش لآلاف الفلسطينيين. ورأى البنك الدولي، في تقرير صدر في ٢٨ آب/أغسطس، أن دولة فلسطين تخسر، في ظل الترتيبات الاقتصادية الحالية المعقودة مع إسرائيل، عائدات سنوية قدرها ٢٨٥ مليون دولار.

٥٣ - وفي تقرير أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني (A/71/174)، عملا بقرار الجمعية العامة ١٢/٧٠، أُشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني كان يمكن، لولا الاحتلال، أن يصل إلى ضعف حجمه الحالي.

٥٤ - وأعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١٦/٤ المتعلق بحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، وفي جهد لمعالجة القضايا التي تكتنف النهوض بالمرأة والتنمية الاجتماعية، عن قلقه العميق إزاء الحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للآثار الوخيمة الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وجميع مظاهره، بالإضافة إلى نسب الفقر والبطالة المرتفعة التي تؤثر على النساء بصورة غير تناسبية.

٥٥ - ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة كبيرة في عدد الأطفال الفلسطينيين الذين لقوا حتفهم أو أصيبوا بجراح على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي (انظر الشكلين ٥ و ٦ أدناه). كما يسلط تقرير الأمين العام المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٦ (A/70/836-S/2016/360)، الضوء على تزايد عدد الأطفال الفلسطينيين الذين توقفهم أو تعتقلهم قوات الاحتلال الإسرائيلي ويحاكمون أمام المحاكم العسكرية للأحداث في الضفة الغربية. ووفقا لدائرة السجون الإسرائيلية، فإن المتوسط الشهري لعدد الأطفال المودعين في السجون الإسرائيلية في عام ٢٠١٥ قد ارتفع بنسبة ١٥ في المائة بالقياس إلى مستواه في عام ٢٠١٤.

الشكل ٦

مقارنة بين عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا في الفترة المشمولة بهذا التقرير وعددهم في الفترة المشمولة بالتقرير السابق

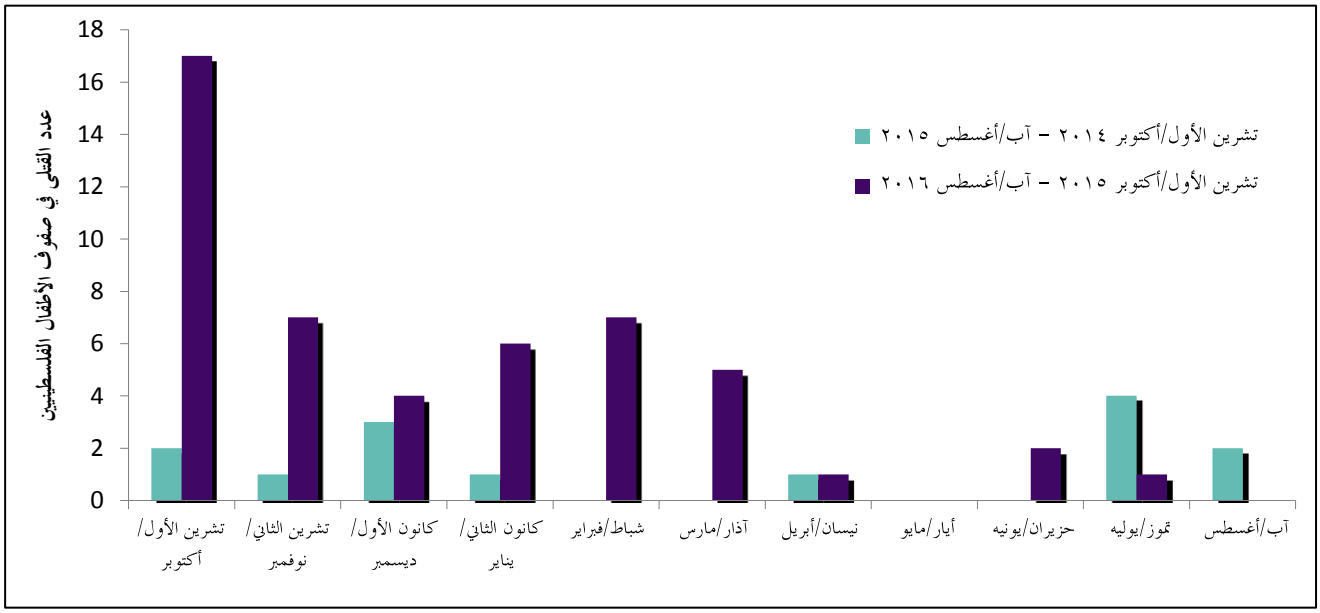

المصدر: http://www.ochaopt.org/.

الشكل ٦

مقارنة بين عدد الأطفال الفلسطينيين الذين جرحوا في الفترة المشمولة بهذا التقرير وعددهم في الفترة المشمولة بالتقرير السابق

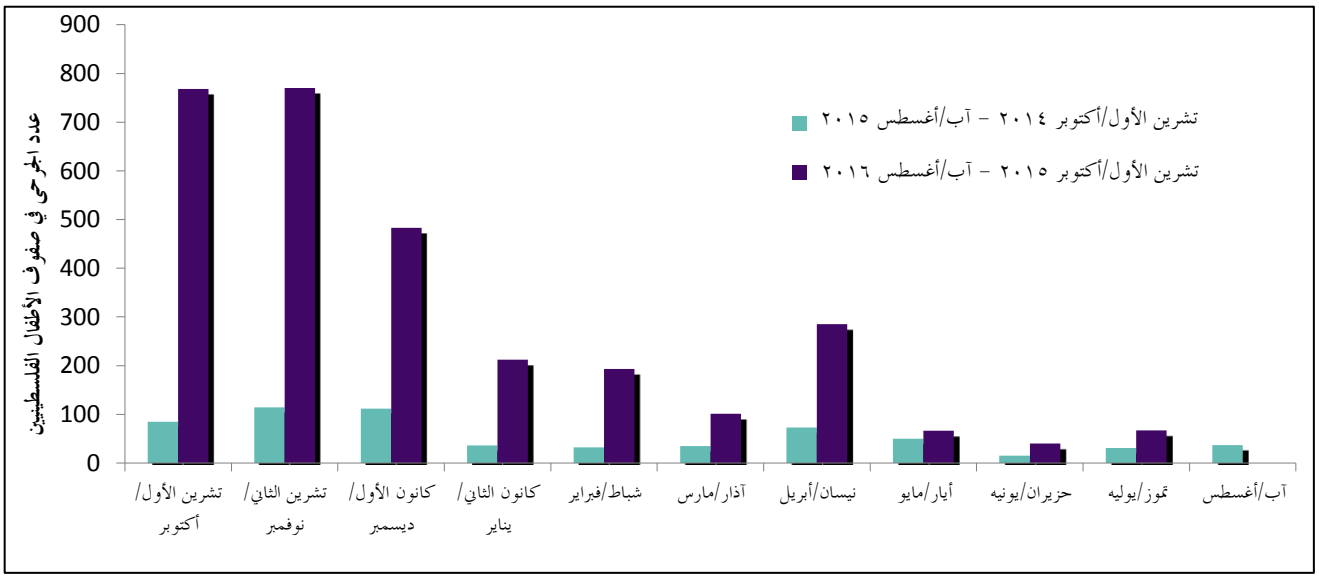

المصدر: http://www.ochaopt.org/.

٥٦ - وفي ٣ آب/أغسطس، وافق البرلمان الإسرائيلي على قانون الشباب الذي يجيز للسلطات الإسرائيلية أن تسجن أطفالا فلسطينيين لا تتجاوز أعمارهم ١٢ عاما إذا أدينوا باقتراف ”إرهاب“ ضد مدنيين إسرائيليين أو أفراد عسكريين.

السجناء الفلسطينيون

٥٧ - أفادت منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان أنه بنهاية نيسان/أبريل كان هناك ٦ ٢٩٥ معتقلا وسجينا فلسطينيا، يضمون ٤١٤ حدثا، مودعين في السجون الإسرائيلية، وكان من بينهم ٣٣٤ شخصا من قطاع غزة. واحتُجز ٧٤٩ فلسطينيا آخر في مرافق تديرها دائرة السجون الإسرائيلية لمكوثهم في إسرائيل بصورة غير قانونية، وكان ١٤ منهم من قطاع غزة. وأفادت مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان أن عدد النساء اللاتي كن مودعات في السجون الإسرائيلية، في تموز/يوليه، وصل إلى ٦٢ امرأة.

٥٨ - وفي آب/أغسطس، خاض أكثر من ٢٠٠ سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية إضرابا عن الطعام للاحتجاج على معاملتهم. وظل سجين فلسطيني آخر، هو بلال كايد، مضربا عن الطعام لمدة ٧١ يوما، حتى ٢٥ آب/أغسطس، عندما توصل إلى اتفاق سيتم بموجبه الإفراج عنه في كانون الأول/ديسمبر. ومددت السلطات الإسرائيلية لمدة ثلاثة أشهر.

وبغير محاكمة فترة اعتقال الصحفي الفلسطيني عمر نزال، المضرب أيضا عن الطعام، والذي كان موعد الإفراج عنه قد حل في ٢٢ آب/أغسطس.

٥٩ - وفي تموز/يوليه، قدم المنتدى الدولي للديمقراطية وحقوق الإنسان، بموجب المادة ١٥، طلبا إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التعذيب المنهجي والواسع النطاق للمعتقلين الفلسطينيين من جانب دوائر الأمن الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة.

الفصل الثالث

ولاية اللجنة

٦٠ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع الشبكي الذي تتعهده شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة، وهو متاح على العنوان التالي: https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/udc.htm.

٦١ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة (القرار ٧٠/١٢)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها (القرار ٧٠/١٣)، وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (القرار ٧٠/١٤). واتخذت الجمعية أيضا القرار ٧٠/١٥، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“.

الفصل الرابع

تنظيم الأعمال

ألف - عضوية اللجنة وأعضاء المكتب

٦٢ - تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية أسماؤها: أفغانستان، إكوادور، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، غيانا، غينيا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قبرص، كوبا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند.

٦٣ - والدول التي تتمتع بمركز المراقب في جلسات اللجنة هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، بلغاريا، بنغلاديش، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، العراق، فييت نام، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النيجر، اليمن، وكذلك دولة فلسطين، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

٦٤ - ويضطلع مكتب اللجنة بمهامها اليومية. وفي الجلسة ٣٧٥ المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، انتخبت اللجنة فودي سيك (السنغال) رئيسا، ومحمود سيكال (أفغانستان)، ورودولفو رييس رودريغيز (كوبا)، وديسرا بيركايا (إندونيسيا)، وويلفريد إمفولا (ناميبيا)، وماريا روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) نوّابا للرئيس، وكريستوفر غريما (مالطة) مقررا. وفي الجلسة ٣٧٧ المعقودة في ٤ آب/أغسطس، انتخبت اللجنة ديان ترانزياه جاني (إندونيسيا) نائبا جديدا للرئيس، ليحل محل ديسرا بيركايا، وكارميلو إنغوانيز مقررا جديدا، ليحل محل كريستوفر غريما اللذين أُلحق كل منها بمنصب آخر من جانب حكومته.

٦٥ - ويضم التشكيل الحالي لمجلس الأمن، بين أعضائه المنتخبين، خمسة أعضاء ومراقبين في اللجنة هم: أوكرانيا والسنغال وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وماليزيا ومصر.

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

٦٦ - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجددا أن باب المشاركة في أعمالها مفتوح أمام جميع من يرغب في ذلك من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين لديها. ووفقا للممارسة المتبعة، شاركت دولة فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضرت جميع جلساتها، وقدمت إحاطات وأدلت بملاحظات وعرضت مقترحات لكي ينظر فيها كل من اللجنة ومكتبها.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/١٢

١ - الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن

٦٧ - خلال المناقشات المفتوحة التي أجريت في مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، و ٢٦ كانون الثاني/يناير و ١٨ نيسان/أبريل و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، أدلت اللجنة ببيانات تسلط الضوء على الحالة وتدعو المجلس إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة (انظر S/PV.7540؛ و S/PV.7540، (Resumption 1)؛ و S/PV.7610؛ و S/PV.7673؛ و S/PV.7736).

٢ - الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

٦٨ - قام أعضاء المكتب بتمثيل اللجنة في كل المؤتمرات الدولية التي نظمت وفقا لبرنامج العمل. وعلى هامش تلك الاجتماعات، اجتمع وفد اللجنة مع كبار المسؤولين في البلدان المضيفة المختلفة. وبوجه خاص، اجتمع وفد اللجنة مع وزير الخارجية الإندونيسي وبرلمانيين إندونيسيين. وفي عمان، عَقد مشاورات مع مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية الأردنية. وفي داكار، أجرى وفد اللجنة مشاورات مع لجنة العلاقات الخارجية بالجمعية الوطنية السنغالية ومع وزير العدل ورئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي. وفي ستكهولم، اجتمع مع مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة خارجية السويد. وفي جنيف، أجرى وفد اللجنة مشاورات مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

٦٩ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عقد مكتب اللجنة معتكفه السنوي الأول لاستعراض عمل اللجنة. وتضمنت القضايا التي تناولها البحث ضرورة إجراء استعراضات دورية لفعالية برنامجي عمل اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين، وبرنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٦، وعمل المكتب أثناء مدة عضوية السنغال في مجلس الأمن (٢٠١٦-٢٠١٧)، وبناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين، ومشاركة منظمات المجتمع المدني.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٧٠/١٢ و ٧٠/١٣

١ - اجتماعات اللجنة في المقر

٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عَقدت اللجنة ستة اجتماعات دورية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، بالإضافة إلى الاجتماعات غير الرسمية لمكتبها واجتماعات الفريق العامل التابع لها. واعتمدت اللجنة، في جلستها ٣٧٢ التي عقدتها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تقريرها السنوي. ووافقت اللجنة، في جلستها ٣٧٣ التي عقدتها في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، على أربعة مشاريع قرارات، يُتوخى عرضها على الجمعية العامة، معنونة ''اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف'' و ''شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة'' و ''البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة'' و ''تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية''. وفي ذلك الاجتماع أيضا، قدم الأونكتاد إحاطة إلى اللجنة بشأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني. وأعادت اللجنة، في جلستها ٣٧٥ التي عقدتها في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والتي حضرها نائب الأمين العام للأمم المتحدة، انتخابَ رئيسها ونواب الرئيس والمقرِّر، واعتمدت برنامج عملها السنوي. وركزت اللجنة، في الجلسة ٣٧٦ للجنة التي عقدتها في ٧ نيسان/أبريل، على التقارير المتعلقة بالمؤتمرات الدولية التي نظمت حتى ذلك الحين، واعتمدت برنامج المؤتمرات الدولية المقبلة. وانتخبت اللجنة، في جلستها ٣٧٧ التي عقدتها في ٤ آب/أغسطس، نائباً لرئيسها ومقررها. واستمعت اللجنة أيضا إلى تقارير عن المؤتمرات الدولية، واعتمدت منظمتين من منظمات المجتمع المدني.

٧١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير نظمت اللجنة، بالإضافة إلى اجتماعاتها الدورية، حدثاً عاما في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، هو: إحاطة من جانب محمود الخفيف، منسق وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بالأونكتاد، وعاطف القبرصي، الخبير الاستشاري لدى الأونكتاد، وقد عقدت جلسة الإحاطة هذه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٧٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت الأحداث الدولية التالية تحت رعاية اللجنة:

(أ) المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، وقد عُقد بجكارتا في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ تحت عنوان ''معالجة حاضر القدس وصياغة مستقبلها''، ونُظم بالاشتراك مع منظمة التعاون الإسلامي؛

(ب) منتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني بشأن قضية فلسطين، وقد عقد بجكارتا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر تحت عنوان ''عمل المجتمع المدني في دعم العدل في فلسطين وإنهاء الاحتلال''. وفي هذا المؤتمر، الذي حضره وزيرا خارجية إندونيسيا ودولة فلسطين، قدم المشاركون أحدث المعلومات عن الحالة الراهنة في القدس كي يلم بها راسمو السياسات ومتخذو القرارات والمجتمع المدني وعامة الجمهور، وبحثوا سبل تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى وقف الإجراءات التي تتخذها إسرائيل من جانب واحد، وكذلك السبل التي تتيح المضي قدما فيما يخص القدس. وتناول المتكلمون الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي استطال أجله، والحالة على الأرض، ومبادرات المجتمع المدني المحلية والإقليمية التي تساند حقوق الفلسطينيين؛

(ج) اجتماع المائدة المستديرة للأمم المتحدة المعني بالجوانب القانونية لقضية فلسطين، وقد عقد في عمان من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦ تحت عنوان ''صكوك ومؤسسات القانون الدولي للمعاهدات – النظرية والممارسة''. وكان اجتماع المائدة المستديرة، الذي عقد على هيئة اجتماع مغلق، يرمي إلى تنمية قدرات وخبرات موظفي حكومة دولة فلسطين في مجال القانون الدولي للمعاهدات، بما في ذلك التنفيذ والإبلاغ، بالنظر إلى انضمامها في السنوات الماضية إلى سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وناقش المشاركون فرص واستراتيجيات دولة فلسطين فيما يخص استخدام الصكوك القانونية الدولية، واستكشفوا أفضل الممارسات ذات الصلة، وعَرَّفوا الحضور على مكتبة القانون الدولي السمعية البصرية التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة؛

(د) المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، وقد عقد بداكار في ٣ و ٤ أيار/مايو تحت عنوان ''القدس في قلب التسوية السلمية لقضية فلسطين''، ونظم بالاشتراك مع منظمة التعاون الإسلامي. وعرض هذا المؤتمر، الذي حضره وزيرا خارجية السنغال ودولة فلسطين، أحدث المعلومات عن الحالة الراهنة للقدس الشرقية تحت الاحتلال؛ وحدد الفرص السانحة لتكثيف الدعم الدولي للصمود والحماية والتنمية في المدينة؛ واستكشف السيناريوهات المحتملة للتسوية العادلة والدائمة لقضية القدس؛ ووفر محفلا لتبادل مفتوح للآراء بين الخبراء ونشطاء المجتمع المدني والأكاديميين؛

(هـ) حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وقد عقدت بستكهولم في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو عن موضوع ''خطة ٢٠٣٠: تمهيد الطريق صوب دولة فلسطين مسالمة ومستقلة ومستدامة''. واستعرض المشاركون التحديات والقيود التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولة فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وبحثوا أيضا سبل بناء: '١' النمو الاقتصادي المرن والمستدام إلى جانب تلبية الاحتياجات الإنسانية؛ '٢' الاستثمار الطويل الأجل في الشباب والنساء كعنصر رئيسي لبناء مجتمع مسالم وشامل للجميع؛ '٣' التضامن الدولي والشراكات من أجل التنمية؛

(و) مؤتمر الأمم المتحدة لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، وقد عقد بجنيف في ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه تحت عنوان ''السلام ممكن – أطر للمضي قدما''. ووفر المؤتمر محفلا لمفاوضي السلام المتمرسين ولممثلي الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل: '١' مناقشة الدروس المستفادة من المراحل السابقة لعملية السلام ولمبادرات السلام، مثل مبادرة السلام العربية؛ '٢' تقييم المبادرات التي طرحت مؤخرا مثل مبادرة السلام الفرنسية؛ '٣' مناقشة مقترحات جديدة للحل الدائم للتراع. وطُرحت تساؤلات بشأن ما إذا كانت صيغة مفاوضات السلام الثنائية، المستخدمة منذ فترة طويلة، قد وصلت إلى حدودها. وأشير إلى مفاوضات أخرى متعددة الأطراف بوصفها نماذج يمكن الاقتداء بها، مع قيام المجتمع الدولي بعمل متضافر لدعم السلام الإسرائيلي – الفلسطيني.

٧٣ – وحضر الأحداث السالفة الذكر ممثلون عن حكومات ومنظمات حكومية دولية وكيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك برلمانيون وممثلون عن المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وتُنشر معلومات مفصلة عن هذه الاجتماعات على هيئة منشورات تصدرها شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة ويمكن الاطلاع عليها في موقع ''قضية فلسطين'' الشبكي الذي تتعهده الشعبة.

٣ – التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية

٧٤ – واصلت اللجنة على مدار العام تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية. وتعرب اللجنة عن تقديرها لمشاركة ممثلي هذه المنظمات مشاركة فعالة في مختلف الأحداث الدولية التي عُقدت تحت رعاية اللجنة، ولمشاركة منظمة التعاون الإسلامي في تنظيم المؤتمرين الدوليين المعنيين بقضية فلسطين اللذين عُقد أولهما في جكارتا وحضره الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وعقد ثانيهما في داكار. وتشعر اللجنة بالامتنان أيضا للدعم المالي المقدم من صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) لصالح البرنامج التدريبي السنوي للموظفين الفلسطينيين الذي نظمته الشعبة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

لاطلاعهم على جوانب مختلفة من العمل المتعدد الأطراف للأمانة العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها. وحرص الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بصفتها هيئات مراقبة لدى اللجنة، على حضور اجتماعات اللجنة والفريق العامل التابع لها بصفة منتظمة، وعلى المشاركة في أعمالهما.

٤ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٧٥ - واصلت اللجنة تعاونها مع منظمات للمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال الفريق العامل التابع لها وعن طريق أنشطة التواصل الأخرى التي تضطلع بها شعبة حقوق الفلسطينيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُمدت منظمتان من منظمات المجتمع المدني لدى اللجنة. وقد شارك ممثلو المجتمع المدني في جميع الاجتماعات الدولية العامة التي نُظمت تحت رعاية اللجنة. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نظمت اللجنة منتدى للمجتمع المدني في جكارتا بالاقتران مع المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس.

٧٦ - وعقد الفريق العامل التابع للجنة الذي يرأسه نائب الممثل الدائم لمالطة اجتماعات دورية، واستضاف أحداثا مختلفة في المقر كان من بينها ما يلي:

(أ) جلسة إحاطة من جانب ممثلي منظمة معنية بحقوق الإنسان، هي منظمة عدالة (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل)، بشأن الحالة السائدة مؤخرا في القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة، وقد عقدت الجلسة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛

(ب) حلقة نقاش عن موضوع ”دور المرأة في البحث عن سلام إسرائيلي - فلسطيني“، وقد عقدت على هامش الدورة الستين للجنة وضع المرأة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦. وتحدثت هبة الحسيني، المستشارة القانونية لمفاوضات السلام والعضو المؤسس في مؤسسة المستقبل، وليهي جوفي، عضو مجلس إدارة تحالف النساء للسلام، عن جهودهما من أجل إحلال السلام في مناقشة مفتوحة أدارتها سارة تيلور، مسؤولة الدفاع عن قضايا المرأة والسلام والأمن في منظمة هيومن رايتس ووتش؛

(ج) عَرض لفيلم ”جيرافادا“، وقد نظم بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام في ٧ نيسان/أبريل؛

(د) جلسة إحاطة قدمتها سحر فرانسيس، مديرة مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وخالد قزمار، المدير العام للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع

فلسطين، وأدارتها سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش، بشأن حالة الأطفال المعتقلين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد عُقدت الجلسة في ٢٧ نيسان/أبريل.

٧٧ - وتتعهد شعبة حقوق الفلسطينيين صفحة للمجتمع المدني (https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/udc.htm) على موقع ''قضية فلسطين'' وموقع منبر الأمم المتحدة لفلسطين (www.unpfp.org) كأداة لتوعية منظمات المجتمع المدني وتشجيعها على التواصل والتعاون فيما بينها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الشعبة إصدار نشرتها الدورية الإلكترونية *NGO Action News* (أخبار عمل المنظمات غير الحكومية)، التي تتيح التواصل مع أكثر من ٩٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم من أجل فهرسة مبادرات المجتمع المدني وترويجها، كما نظمت الشعبة جلسات غير رسمية أثناء فترة الغداء.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية والحكومات المحلية

٧٨ - واصلت اللجنة إيلاء أهمية كبيرة لتطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها. وشارك ممثلو البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية في الأحداث الدولية التي نظمتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان من بين مَن شاركوا في الاجتماعات الدولية التي عُقدت برعاية اللجنة، أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والكنيست الإسرائيلي، والريكسداغ السويدي، والجمعية الوطنية السنغالية. وعَقد وفد اللجنة اجتماعات مع برلمانيين في البرلمان الإندونيسي والجمعية الوطنية السنغالية على هامش المؤتمرين اللذين عقدا في جكارتا وداكار على التوالي.

٥ - البحوث والرصد والمنشورات

٧٩ - اضطلعت شعبة حقوق الفلسطينيين بأنشطة في مجالي البحوث والرصد واستجابت لطلبات الحصول على المعلومات وتقديم الإحاطات بشأن قضية فلسطين. وبتوجيه من اللجنة، أعدت الشعبة المنشورات التالية لنشرها:

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين؛

(ب) تقرير شهري عن الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، استنادا إلى تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛

(ج) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظَّم تحت رعاية اللجنة؛

(د) نشرات خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) تقارير دورية تُستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛

(و) تجميع سنوي للقرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين.

٦ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٨٠ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع المعنيين بتقديم الخدمات التقنية وخدمات المكتبة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وموقع ''قضية فلسطين'' الشبكي (https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/udc.htm)، وتعهدهما وتوسيعهما وتطويرهما. وتعهدت الشعبة صفحاتها على فيسبوك وتويتر ويوتيوب من أجل نشر المعلومات عن العمل الذي تؤديه اللجنة والأمم المتحدة ككل بشأن قضية فلسطين. وتعكف شعبة حقوق الفلسطينيين، في إطار جهودها الرامية إلى تحسين الوصول إلى منشوراتها ومجموعة وثائقها، على إعادة تصميم موقع ''قضية فلسطين'' الشبكي وجعله متماشيا مع المعايير التنظيمية الراهنة للأمم المتحدة.

٧ - برنامج بناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين

٨١ - قامت شعبة حقوق الفلسطينيين، في إطار جهودها الرامية إلى تطوير البرنامج السنوي لتنمية قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين، بموجب الولاية المسندة إليها من جانب قرارات الجمعية العامة ومن بينها القرار ١٣/٧٠، وبالتشاور مع البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بتنظيم وإدارة عدد من مبادرات بناء القدرات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، نظمت الشعبة البرنامج التدريبي السنوي لموظفي حكومة دولة فلسطين. وتتيح هذه الأنشطة التدريبية إطلاع الموظفين الفلسطينيين على الجوانب المختلفة لعمل الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويحظى هذا التدريب بدعم مالي من صندوق التنمية الدولية التابع للأوبك. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، تلقى ٢٥ فلسطينيا

تدريبا في اجتماع المائدة المستديرة للأمم المتحدة المعني بالجوانب القانونية لقضية فلسطين، الذي عقد في عمان تحت عنوان ”صكوك ومؤسسات القانون الدولي للمعاهدات – النظرية والممارسة“. وفي أيار/مايو، رتبت الشعبة، بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، سفر اثنين من الموظفين الفلسطينيين إلى جنيف لمراقبة إحدى دورات لجنة مناهضة التعذيب.

٨ – اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٨٢ – جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بالمقر في نيويورك، وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بمكتب الأمم المتحدة في فيينا، وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر بمكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي المقر، عَقدت اللجنة جلسة خاصة شارك فيها نائب الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، ونظمت معرضا للصور بعنوان ”الأطفال الفلسطينيون: يتغلبون على المآسي بالأمل والأحلام والصمود والكرامة“. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مراكز الأمم المتحدة للإعلام وهيئات أخرى في مدن عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وترِد تفاصيل عن الاحتفال في النشرة الخاصة التي أصدرتها الشعبة.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/١٤ والتي اتخذتها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة

٨٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة شؤون الإعلام تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/١٤.

٨٤ - ونظمت الإدارة برنامجها التدريبي السنوي الذي يستمر لمدة خمسة أسابيع، لصالح ١٠ صحفيين فلسطينيين، في نيويورك وواشنطن العاصمة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، ونظمت حلقتها الدراسية الإعلامية الدولية السنوية بشأن السلام في الشرق الأوسط في بريتوريا من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر.

٨٥ - وظلت الإدارة تغطي بصفة منتظمة الطائفة الواسعة من المسائل والتطورات المتصلة بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط من خلال منصاتها الإخبارية المتعددة اللغات. ووُفرت تغطية مباشرة وأتيحت مواد حسب الطلب من خلال تلفزيون الأمم المتحدة على الموقع الشبكي للإدارة وعلى وسائط التواصل الاجتماعي.

٨٦ - وقدمت الوحدة المعنية بالموقع الشبكي العربي في إدارة شؤون الإعلام دعما للحملات والنداءات الإلكترونية التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتركيز على الحالة الإنسانية التي تؤثر على الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط.

٨٧ - ونظمت الشبكة العالمية التابعة للإدارة والتي تتألف مما يزيد على ٦٠ من مراكز الأمم المتحدة للإعلام عددا من أنشطة التوعية، تضمنت إقامة معارض وعرض أفلام وعقد مؤتمرات وترجمة ونشر مواد إعلامية عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

٨٨ - وبالإضافة إلى ذلك، نُظم عدد من أحداث التوعية احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني لعام ٢٠١٥ في المقر وبالتعاون مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام، ومن بينها المراكز الموجودة في دار السلام بجمهورية تترانيا المتحدة، وداكار، وطهران، والقاهرة، وكانبيرا، ومكسيكو، وهراري.

٨٩ - وفي حزيران/يونيه، اختيرت المكتبة الرئيسية بجامعة بير زيت لتكون أول مكتبة إيداع للأمم المتحدة في دولة فلسطين.

٩٠ - وتعكف الإدارة أيضا على وضع اللمسات النهائية من النسخة المنقحة والمحدثة من المنشور المعنون الأمم المتحدة وقضية فلسطين، وهو منشور موجه للصحفيين والأكاديميين والطلاب وعامة الجمهور.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٩١ - واصلت الأونروا تقديم خدمات واسعة النطاق ومساعدات طارئة لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في جميع ميادين عملياتها في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة. وفي حين تسعى الوكالة لخدمة هذا المجتمع وفقا للولاية الصادرة إليها من الجمعية العامة، فإنها ما برحت تواجه أزمات مالية متكررة وشديدة، بما في ذلك خلال عام ٢٠١٦، مما يقوض قدرتها على تنفيذ برامجها الأساسية.

٩٢ - وما زالت الوكالة تشعر بالقلق بوجه خاص لاستمرار وجود أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الجمهورية العربية السورية، يعد ٦٠ في المائة منهم مشردين. وعلى وجه الإجمال، يعتمد ٩٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في البلد الآن على المساعدة المقدمة من الأونروا. وما زال الاضطراب الأوسع نطاقا السائد في المنطقة، والناشئ عن النزاع في الجمهورية العربية السورية، يطرح شواغل اجتماعية اقتصادية وأمنية كبرى على الأردن ولبنان اللذين يستقبلان أعدادا كبيرة من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بهما.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

٩٣ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع له، العمل على مستويات متعددة من أجل الوفاء بتعهداته وتلبية الاحتياجات الإنمائية لدولة فلسطين. وركز برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على أربعة مجالات رئيسية هي: الحكم الديمقراطي وسيادة القانون؛ والتمكين الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص؛ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية؛ والبنية الأساسية العامة والاجتماعية. كما يشارك البرنامج بصورة حاسمة في دعم تحقيق التناسق بين غزة والضفة الغربية فيما يخص التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أجل خدمة الفلسطينيين بصورة أفضل. وداخل المنطقة جيم التي ما زالت الحواجز التي تعترض تنمية البنية الأساسية فيها تلحق الضرر بوضع المجتمعات المستضعفة وسبل كسب عيشها، كان البرنامج بالمثل عنصرا رئيسيا في دعم ومناصرة الحقوق الأساسية للسكان المحليين في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمياه.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٩٤ - ما زالت اللجنة مقتنعة بأن التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من جميع جوانبه، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، والتعجيل بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره، أمور ينبغي أن تكون من أولى أولويات المجتمع الدولي.

٩٥ - وتؤيد اللجنة، في دعمها المتواصل لإعادة تنشيط مفاوضات السلام، الرأي الذي يرى حاجة إلى مراجعة نموذج المفاوضات الثنائية الذي لم يفض بعد أكثر من عقدين من الزمن إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الاستقلال الكامل لدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ مع اتخاذها القدس الشرقية عاصمة لها. وترحب اللجنة بالخطوات الجادة التي اتخذها المجتمع الدولي صوب طرح إطار جديد موسع متعدد الأطراف يضم الشركاء الإقليميين الرئيسيين، بغية إحياء عملية السلام بأفق سياسي جديد يحظى بالدعم الدولي اللازم. ويتعين على الطرفين أن يبذلا جهودا جادة للتغلب على الارتياب العميق الجذور بينهما، تشمل جهودا لبناء الثقة، وأن يتحليا بروح الشجاعة والقيادة المطلوبة في الوقت الراهن. وتؤيد اللجنة الجهود التي يبذلها أي بلد قادر على دفع هذه العملية قُدما، بما في ذلك من خلال المفاوضات الثنائية.

٩٦ - ويظل حل النزاع، كما تجلى دوما خلال الاجتماعات الدولية التي نظمتها اللجنة، أمرا مركزيا للسلام والاستقرار في كل أنحاء منطقة الشرق الأوسط المضطربة وكذلك للسلام والاستقرار العالميين. وبهذه الصفة، فإن النزاع يتطلب حلا إقليميا شاملا يمكن التوصل إليه بدعم من المجموعة الرُباعية بعد إعادة تنشيطها، ويتضمن قدرا أكبر من التفاعل مع الدول العربية الرئيسية وغيرها من الدول المعنية. ولا تزال مبادرة السلام العربية تشكل إسهاما كبيرا في تسوية إقليمية من هذا القبيل. وتدعم اللجنة الجهود المبذولة في هذا الصدد، وستواصل تعاونها المعزز مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

٩٧ - وتحث اللجنة مجلس الأمن، الذي يتحمل مسؤولية رئيسية عن حفظ السلام والأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والجمعية العامة على الاضطلاع بدور بنَّاء في إعادة التأكيد على المعايير المستقرة منذ زمن طويل للسلام القائم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي وضع هيكل جديد لإحلال السلام وتسوية النزاع. وينبغي النظر بصورة إيجابية في جميع المقترحات التي تسعى إلى إيجاد مخرج من المأزق الحالي. وتعتزم اللجنة أن تسهم من خلال برنامج عملها في مناقشة هذه المسائل مناقشة صحية وضرورية.

٩٨ - وتكرر اللجنة تأكيد أن على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده ويتحمل مسؤوليته الأخلاقية والقانونية ويطلب رفع الحصار الإسرائيلي على غزة. وتلاحظ أن خطوات هامة قد اتخذت، بعد سنتين على حرب عام ٢٠١٤ المدمرة، فيما يخص إعادة إعمار غزة. غير أن خدمات الإمداد بالمياه النقية والصرف الصحي والكهرباء ما زالت ضئيلة، واستمرار معاناة ما يزيد على ٠٠٠ ٦٥ شخص من التشرد أمر له وقع شديد على حالة إنسانية قاسية بالفعل. وتدعو اللجنة الجهات المانحة الدولية أن تفي بلا إبطاء بتعهداتها من أجل الإسراع بتقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ عملية إعادة الإعمار، وهما أمران جوهريان للتخفيف من محنة الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

٩٩ - إذ يجب في نهاية المطاف، ومن أجل كفالة احترام حقوق الشعب الفلسطيني والحيلولة دون تدهور الوضع ووصوله إلى نقطة الانهيار وكسر حلقة البناء فالتدمير فإعادة البناء، وضع حد للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، كما يجب إنهاء جميع حالات الإغلاق ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولا بد أيضا أن تتولى حكومة وحدة وطنية فلسطينية شؤون الحكم والمهام الأمنية في غزة وأن تمارس السيطرة على المعابر.

١٠٠ - وتعيد اللجنة التأكيد على وجوب التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء محدودية تنفيذ إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، للنتائج والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في نزاع غزة لعام ٢٠١٤ (A/HRC/29/52). وترحب الهيئة بتعيين ستانلي مايكل لينك مقررا خاصا معنيا بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وستسعى لتسهيل تنفيذ ولايته.

١٠١ - وتشدد اللجنة على المسؤولية التي تقع على عاتق الدول والكيانات الخاصة عن تجنب الإسهام في الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني، ولا سيما فيما يتعلق بإقامة مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وترحب اللجنة في هذا الصدد باعتماد مجلس حقوق الإنسان قراره ٣٦/٣١ الذي يدعو إلى إنشاء قاعدة بيانات تضم جميع المؤسسات التي تمارس أعمالا تجارية في المناطق الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي. ويتفق اعتماد القرار مع الموقف الملائم الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي من استيراد منتجات المستوطنات، ويشجع أعضاءه وسائر المنظمات والدول على اعتماد وتنفيذ سياسات تكفل التقيد بما تنص عليه الاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، فيما يتعلق بالمستوطنات غير القانونية في المناطق المحتلة. وترحب اللجنة باتخاذ الحكومات والمؤسسات التجارية الخاصة المزيد من التدابير للنأي بنفسها عن السياسات التي تدعم المستوطنات بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

١٠٢ - وستواصل اللجنة، من خلال الأنشطة المسندة إليها، إذكاء الوعي الدولي بقضية فلسطين وزيادة الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره ونيل استقلاله. وفي هذا الصدد، تشدد اللجنة على أهمية ما تقدمه شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة من إسهام مفيد دعما لولاية اللجنة، وتشجعها على إدخال التعديلات التي تراها ضرورية على برنامج عملها المعتمد في ضوء ما يستجد من تطورات. وتلاحظ اللجنة مع الارتياح ما يلي: (أ) حفاظ المجتمع الدولي على مستوى ما يجريه من حوار ويقوم به من مشاركة ويقدمه من دعم بغية تحقيق أهداف البرنامج، كما يتجلى ذلك من عدد الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والاحتفالات باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وحجم المشاركة فيها؛ (ب) استمرار مشاركة منظمات المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة والأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين؛ (ج) تزايد الوعي على الصعيد الدولي بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها بشأن قضية فلسطين، كما يتضح من عدد زوار الموقع الشبكي لقضية فلسطين ومتابعي مواقع التواصل الاجتماعي التي تتعهدها الشعبة. وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها العميق لشركائها، ولا سيما منظمة التعاون الإسلامي، لمساهمتهم بموارد خارجة عن الميزانية، وكذلك لمشاركتهم النشطة في المؤتمرات والأحداث.

١٠٣ - وستركز اللجنة في برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية لعام ٢٠١٧، الذي ستنفذه الشعبة، على زيادة الدعم الدولي لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وستؤكد على دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها في هذا الصدد في هذه السنة التي تصادف الذكرى الخمسين للاحتلال الإسرائيلي والذكرى السبعين لصدور قرار الجمعية العامة المتعلق بحكومة فلسطين المقبلة والمتضمن خطة التقسيم (القرار ١٨١ (د-٢)). وتعتزم اللجنة العمل بشكل وثيق مع سائر الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة العاملة في الميدان، مثل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والأونروا، لتنسيق الجهود المبذولة في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك ولتحمل مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تُحل بجميع جوانبها على نحو مرض وفقا للشرعية الدولية (انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/١٢، الفقرة العاشرة من الديباجة).

١٠٤ - وستواصل اللجنة تعبئة الدعم والعون اللازمين لبناء المؤسسات الفلسطينية وجميع الجهود الأخرى التي تبذل من أجل مساندة مقومات بقاء الدولة الفلسطينية وتعزيزها، وخاصة في ضوء جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستتصل اللجنة بالحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني وتعمل معهم، وستولي اهتماما خاصا لإشراك وتمكين النساء والشباب والمنظمات التي تمثلهم.

١٠٥ - وترى اللجنة أيضا أن البرنامج السنوي لبناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين الذي تنفذه الشعبة يسهم بشكل مباشر في الجهود الفلسطينية الرامية إلى إقامة حكم فعال وشفاف وخاضع للمساءلة. وتعرب اللجنة عن تقديرها لقيام صندوق التنمية الدولية التابع للأوبك بتمويل هذا البرنامج في عام ٢٠١٥، وتوصي بقوة بمواصلة هذا النشاط الهام المسند إليها، وبتوسيع نطاقه بقدر أكبر حيثما أمكن. وينبغي إيلاء عناية خاصة للتوازن بين الجنسين في البرنامج، وتوسيع المجموعة التي يُختار من بينها المرشحون المحتملون لتشمل جميع المكاتب والإدارات الحكومية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بما يسمح باستيعاب أكبر عدد ممكن من المشاركين. ويتعين التشجيع على مواصلة تقديم التبرعات من جانب الدول الأعضاء والدول المراقبة والمنظمات الدولية وفقا لقدرتها من أجل إرساء البرنامج على إساس مالي متين.

١٠٦ - وتعرب اللجنة عن عميق تقديرها لمبادرات المجتمع المدني الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني. وستواصل اللجنة توسيع نطاق جهودها الرامية إلى التعاون مع المزيد من منظمات المجتمع المدني وفئات عامة الجمهور التي تدعم إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين، بما في ذلك داخل إسرائيل. وتشجع اللجنة الشركاء من المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية ونوابهم البرلمانيين وسائر المؤسسات لكسب دعمهم التام للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما فيها الأعمال التي تضطلع بها اللجنة، من أجل بلوغ الهدف الشامل المتمثل في تشجيع تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

١٠٧ - وتتطلع اللجنة إلى مواصلة تطوير تعاونها مع البرلمانيين والمنظمات التي يعملون تحت مظلتها. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية خاصة عن كفالة أن تعمل حكوماتهم على تشجيع ومساندة المساعي الهادفة إلى تحقيق تسوية سلمية وعادلة لقضية فلسطين، وأن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

١٠٨ - وستتواصل اللجنة مع جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة بهدف توسيع نطاق عضويتها. وستعمل اللجنة بصورة نشطة على تنظيم المزيد من المناقشات المواضيعية بشأن قضية فلسطين في مختلف منتديات الأمم المتحدة. واعترافا من اللجنة بالأهمية المتزايدة للتعاون مع البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تقاسم وتطبيق الخبرات والحلول الناجعة المستدامة والمجدية التكاليف والقابلة للتكرار، فإنها ستبذل جهدا خاصا لزيادة مشاركة هذه البلدان والمنظمات في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٠٩ - وتطلب اللجنة إلى الشعبة أن تواصل تقديم دعمها الفني وخدمات دعم الأمانة، وبرنامج البحوث، والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية في إطار مساندة

استراتيجية الاتصالات التي تطبقها اللجنة. وينبغي للشعبة أن تولي اهتماما خاصا للتطوير المستمر لبوابة ”قضية فلسطين“ على شبكة الإنترنت، وإعداد منشورات ومواد إعلامية عن مختلف جوانب قضية فلسطين ونشرها على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك باللغات الرسمية للأمم المتحدة، واستخدام شبكات المعلومات الاجتماعية على الإنترنت مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب. وينبغي أن تواصل الشعبة أيضا تطوير مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين عن طريق إبراز القضايا والأحداث الراهنة، والاستمرار في رقمنة الوثائق القديمة وتحميلها، وإضافة خصائص بحث سهلة الاستعمال. وينبغي أن تواصل الشعبة التعاون مع مكتبتي الأمم المتحدة بالمقر وجنيف في مجال البحث عن الوثائق التاريخية.

١١٠ - وينبغي أن تواصل الشعبة تنظيم الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

١١١ - وتعتزم اللجنة أن تطلب إلى الجمعية العامة أن تعلن عام ٢٠١٧ ”السنة الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي“.

١١٢ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام قد قدم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام وعامة الجمهور بالقضايا ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة هذا البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة التي تقتضيها التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

١١٣ - ورغبةً من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا للصعوبات العديدة التي تواجه الشعب الفلسطيني وقيادته وتكتنف عملية السلام، فإن اللجنة تهيب بجميع الدول أن تنضم إليها في هذا المسعى وأن تتعاون معها وتدعمها، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة، وإعادة تأكيد الولاية المسندة إليها.

251016 271016 16-17272 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق